نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٤

زخم جديد يمكن أن يساعد الاقتصاد العالمي في التغلب على نمو دون المستوى

٢ أكتوبر ٢٠١٤

طرق سريعة في ولاية سياتل الأمريكية: الاستثمار الكفء في البنية التحتية يمكن أن يعطي دفعة للنمو والوظائف (الصورة: Spaces Blend Images/Newscom)

- ينبغي أن يتغلب الاقتصاد العالمي على التعافي الهش وغير المتوازن والمحفوف بالمخاطر
- تعزيز النمو الباهت حاليا يتطلب زخما من السياسات وتحركا من خلال العمل متعدد الأطراف
- الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يوفر زخما قويا للنمو والوظائف

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، إن اتباع سياسات أكثر جرأة من شأنه بث زخم جديد في الاقتصاد العالمي للمساعدة في التغلب على ما يعتبر حتى الآن تعافيا مخيبا للآمال.

وقالت السيدة لاغارد في كلمة ألقتها في واشنطن قبيل انعقاد الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في الأسبوع القادم إن مهمة الصندوق الأساسية حاليا هي المساعدة في تحويل مسار الاقتصاد العالمي والتغلب على التعافي الهش وغير المتوازن والمحفوف بالمخاطر.

وقالت للحضور في كلمة ألقتها في كلية الشؤون الخارجية بجامعة جورج تاون في ٢ أكتوبر الجاري إن الاقتصاد العالمي في منعطف حاسم. وأضافت: "نعم، هناك تعافٍ، ولكننا نعلم جميعا – ويمكننا أن نشعر جميعا – أن النمو والوظائف دون المستوى الكافي."

وقالت إن على العالم أن يُصَوِّب نحو هدف أعلى ويبذل مزيدا من الجهود. ويعني هذا اتباع "سياسات أكثر جرأة لبث "زخم جديد" يمكنه التغلب على هذا "الأداء الباهت" الجديد وما يلقيه من غيوم على المستقبل."

ويلتقي تحت مظلة الاجتماعات السنوية التي يعقدها الصندوق ومجموعة البنك الدولي كل عام حوالي ١٠ آلاف من محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية وكبار المسؤولين من القطاع الخاص والخبراء من المجتمع الأكاديمي لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك آفاق الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية، وفعالية المعونة.

نمو ضعيف وتحسن متواضع

وأشارت السيدة لاغارد إلى استمرار ضعف الاقتصاد العالمي بعد مرور ست سنوات على بداية الأزمة المالية، قائلة إنه لا يُتوقع تحقيق أكثر من تحسن متواضع في عام ٢٠١٥. وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يتحقق التعافي الأقوى في الولايات المتحدة؛ وأن يكون متواضعا في اليابان؛ ويسجل أضعف مستوياته في منطقة اليورو.

ومن المتوقع أيضا أن تواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بقيادة آسيا، ولا سيما الصين، مساهمتها في قيادة النشاط العالمي. ولكن المرجح أن يتم ذلك بوتيرة أبطأ من ذي قبل في هذه الاقتصادات أيضا.

وبالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، بما فيها إفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال آفاق الاقتصاد *في صعود*. ولكن على بعض البلدان مراقبة التطورات نظرا لما تشهده من تراكم الديون. وفي الشرق الأوسط، تبدو الآفاق ملبدة بالغيوم نظرا لصعوبة التحول الاقتصادي وحِدة الصراع الاجتماعي والسياسي.

وقالت السيدة لاغارد إن الاقتصاد العالمي معرض لمخاطر استمرار هذا المستوى الباهت من النمو – هذا النمو المنخفض لفترة طويلة. وأضافت: " إذا كان الناس يتوقعون انخفاض النمو الممكن غدا، فسوف يخفضون الاستثمارات والاستهلاك اليوم. ويمكن أن تتسبب هذه الديناميكية في وضع عقبات كبيرة أمام التعافي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة التي تعمل بدورها على مكافحة البطالة المرتفعة والنمو المنخفض."

الانتقال إلى "الظل"

وأشارت السيدة لاغارد إلى أحد بواعث القلق، وهو احتمال تراكم تجاوزات القطاع المالي، وخاصة الاقتصادات المتقدمة. فقد بلغت تقييمات الأصول مستوى مرتفعا غير مسبوق؛ كما بلغت فروق الفائدة ودرجة التقلب مستوى منخفضا غير مسبوق أيضا.

ومن المثير للقلق أيضا انتقال مخاطر السوق والسيولة الجديدة إلى "ظل" العالم المالي – وهو جزء من القطاع غير المصرفي يخضع لقدر أقل من التنظيم ويشهد نموا سريعا في بعض البلدان. وبالإضافة إلى تمثل التطورات في أوكرانيا والشرق الأوسط والبلدان المتضررة من تفشي فيروس إيبولا أحد المخاطر الجغرافية–السياسية الحالية.

توليد زخم جديد

وفي مواجهة هذه الأحداث، قالت السيدة لاغارد إن الاقتصاد العالمي يمكن أن يسير بخطى مضطربة في ظل نمو باهت دون المستوى، "أو أن يتجه إلى مسار أفضل حيث تؤدي السياسات الجريئة إلى تعجيل معدل النمو، وزيادة فرص العمل، وتحقق "زخم جديد"."

ويمكن أن تتعامل مجموعة السياسات المتوازنة مع جانبي العرض والطلب في الاقتصاد. وذكرت السيدة لاغارد أن السياسة النقدية قدمت دعما مهما للطلب أثناء الأزمة. أما الآن فهي تحتاج إلى مزيد من الدعم من السياسات الأخرى، وعلى وجه التحديد:

- سياسات المالية العامة الداعمة للنمو وفرص العمل، كالتي تعالج التهرب الضريبي وتعزز كفاءة الإنفاق العام وتخفض الضرائب على الأجور؛
- الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى رفع الإنتاجية وزيادة المنافسة وتوظيف العمالة عن طريق برامج التدريب؛ وتشجيع النساء على الانضمام إلى سوق العمل؛ وفتح أسواق المنتجات والخدمات؛ وإصلاح دعم الطاقة؛
- دعم الاستثمار العام الكفء في مجال البنية التحتية، وهو ما يمكن أن يشكل زخما قويا للنمو والوظائف.

وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة، لن تستطيع هذه السياسات أن تحقق الكثير ما لم يتحسن تدفق الائتمان إلى الاقتصاد. وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد: "نحن بحاجة إلى نظم للإعسار تستطيع مساعدة البنوك والقطاع الخاص على التعامل مع أعباء مديونيتها بشكل فعال – لتحرير الميزانيات العمومية بما يكفل عودة تدفق الائتمان ويسهل دوران عجلة الاقتصاد."

كيفية دفع التعاون العالمي

ولكن بالنظر إلى النمو "الباهت" و"زخم" السياسات اللازم للتغلب عليه، قالت السيدة لاغارد إنه يتعين الاعتماد على العمل متعدد الأطراف وأن يقوم الصندوق بدور داعم لدفع التعاون العالمي في هذا الاتجاه.

وإذ أشارت السيدة لاغارد إلى أن عام ٢٠١٤ يشهد مرور ٧٠ عاما على تأسيس صندوق النقد الدولي، قالت إن الصندوق كان منبرا للتعاون على مدار تاريخه، وظل يقوم بهذا الدور أثناء هذه الأزمة.

وأضافت السيدة لاغارد: "ولعل أبرز الأمثلة في هذا السياق هو تضامن بلدان مجموعة العشرين – بما في ذلك ما قدمته من موارد إضافية للصندوق – بغية تعزيز الثقة في النظام المالي العالمي وضمان سلامته." وقالت إن مجموعة العشرين أعلنت مؤخرا أنها حققت مزيدا من التقدم في وضع استراتيجيات لزيادة النمو متوسط الأجل بنسبة مجمعة قدرها ٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٨ – مما يبشر بمزيد من النمو وفرص العمل.

وقالت السيدة لاغارد: "بعد أن مر سبعون عاما على تأسيس الصندوق، نواصل التكيف مع المستجدات لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله – وهو حماية الاستقرار عن طريق مساعدة بلداننا الأعضاء على تجاوز التداعيات الاقتصادية وصياغة حلول تعاونية للمشكلات العالمية، لكم وللأجيال القادمة."

ويحضر اجتماعات الصندوق والبنك الدولي السنوية لعام ٢٠١٤ كبار المسؤولين من ١٨٨ بلدا عضوا. وتحت المظلة الأوسع للجلسات الرسمية، سيتم تنظيم عدد من الاجتماعات مع مجموعات رسمية مختلفة، منها مجموعة العشرين التي

تضم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ووزراء مالية رابطة الكومنولث، ومجموعة السبعة. وستُعقد اجتماعات أيضا مع ممثلي المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص.

روابط ذات صلة:

طالع الكلمة

صفحة الاجتماعات السنوية

حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية

الطرق الجديدة تدعم الناتج